قطاع التعدين

الميزة الخفية للتعدين السعودي هل تتمكن تشيلي وبيرو من مجاراة التفوق؟

المملكة العربية السعودية

أغسطس 2025

أرقام 3 إنتليجنس
argaam
تحليل احترافي بشري مدعوم
بأدوات تحليل البيانات المتقدمة

MACRO

المحتوى

ما بين السطور بقلم: إسلام زوين 03

قطاع التعدين: أرقام رئيسية 05

الحوافز المالية الرئيسية بالأرقام 07

ما بين السطور

بقلم: إسلام زوين

في عالم تهيمن عليه قوى كبرى في مجال التعدين، مثل تشيلي وبيرو اللتين تشتهران باحتياطيات هائلة من النحاس الذي يُعدّ شريان الحياة لأشباه الموصلات الحديثة، يصبح من السهل إغفال اللاعبين الناشئين.

لكن مع ذلك، تعمل المملكة العربية السعودية بهدوء من أجل اكتساب ميزة تنافسية قوية قد تُعيد تعريف ديناميكيات استثمارات التعدين على مستوى العالم، على المدى الطويل.

ويكمن السر وراء هذا الأمر في ميزة الاحتفاظ بالأرباح التي توفرها المملكة، وهذه هي النتيجة الرئيسية التي توصلتُ إليها بعد تحليل لعوامل مالية واقتصادية رئيسية في قطاع التعدين.

ففي جوهره، يوفر إطار الاحتفاظ بالأرباح في السعودية للمستثمرين الأجانب نظاماً شفافاً وفعالاً من حيث الضرائب، وذلك بعد مقارنته بموضوعية مع اثنتين من أبرز دول العالم الراسخة في قطاع التعدين.

فبينما اجتذبت تشيلي وبيرو الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين منذ فترة طويلة، بفضل خبرتهما الطويلة ووفرة مواردهما، يتمتع قطاع التعدين الناشئ السعودي بميزة فريدة تتعلق بسياسات الاحتفاظ بالأرباح، وهي ميزة لا يمكن للمستثمرين تجاهلها.

وبخلاف ما يحدث في تشيلي وبيرو، حيث تُقلل النظم الضريبية القائمة من نسبة الأرباح الإجمالية التي يحتفظ بها المستثمرون الأجانب فعليا، يحتفظ المستثمرون الأجانب في قطاع التعدين السعودي بنسبة 77.75% من إجمالي أرباحهم، وذلك بموجب ضريبة الدخل على الشركات والبالغة 20% فقط ، بالإضافة إلى خصم ما نسبته 2.25% في هيئة رسوم ترخيص إضافية. لكن ترتفع نسبة الأرباح التي يحتفظ بها المستثمرون الأجانب لتبلغ 80% خلال فترة الإعفاء الأولية من تلك الرسوم الإضافية، والتي تمتد إلى خمس سنوات.

وتتضح جاذبية النظام السعودي عند المقارنة مع النسبة الفعلية التي يحتفظ بها المستثمرون الأجانب من أرباحهم في تشيلي والبالغة 47.45% فقط، وتلك البالغة 70.5% في بيرو.

ويسمح الإطار الضريبي في تشيلي بإعادة الأرباح بالكامل إلى بلدان المستثمرين الأصلية بنسبة 100%، لكنه يُثقل كاهل الشركة الأجنبية بضريبة استقطاع إضافية بنسبة 35% على أرباح أسهم المستثمرين.

ولذلك، فإن التأثير المُشترك لضريبة الشركات المفروضة في تشيلي والبالغة 27%، بالإضافة إلى ضريبة الاستقطاع الإضافية البالغة 35%، يعني أن الشركات الأجنبية تواجه معدل ضريبة فعلي يصل إلى 62%.

ورغم أن بيرو تعد أكثر تفضيلاً من تشيلي، فإنها لا تزال تفرض ضريبة على الشركات بنسبة 29.5%، لكنها تعفي العديد من المستثمرين الأجانب من ضرائب الاستقطاع، ويسمح هذا الأمر للمستثمرين بالاحتفاظ بنحو 70.5% من إجمالي أرباحهم.

ويتميز النظام الضريبي في قطاع التعدين في السعودية أيضاً بعدم تطبيق ضرائب الاستقطاع هذه على الأرباح التي يمكن تحويلها إلى بلدان المستثمرين الأصلية، وعدم وجود قيود على تحويلات رأس المال أو الأرباح.

ويمكن للمستثمرين الأجانب إعادة 100% من أرباحهم إلى بلدانهم الأصلية، دون رسوم إضافية أو عقبات بيروقراطية. وهذا الوضوح والبساطة في السياسة المالية يجعلان المملكة وجهة جذابة للغاية للمستثمرين في قطاع التعدين.

نقطة تميز أخرى في الإطار التنظيمي للقطاع في المملكة تتمثل في أنه لا يوجد حد أدنى لمتطلبات الاستثمار، بينما تُقصر بيرو، على سبيل المثال، حدا أدنى للاستثمار الأجنبي في قطاع التعدين يبلغ 10 ملايين دولار أمريكي، مما قد يستبعد المشروعات صغيرة الحجم.

كما تقدم السعودية دعما ماليا كبيرا من خلال تمويل مشترك لأنشطة الاستكشاف يصل إلى 75% من النفقات الرأسمالية بأسعار فائدة تنافسية تبلغ 3%، مما يدل على التزام الدولة القوي بتنمية قطاع التعدين. بينما تقدم بيرو وتشيلي دعما حكوميا محدودا لأنشطة الاستكشاف، مما يضع عبئا ماليا أكبر على المستثمرين من القطاع الخاص خلال مرحلة التطوير الحرجة في المراحل المبكرة.

ومن الجدير بالذكر أيضا أنه على الرغم من أن المملكة أعلنت عن وجود ما يقدر بنحو 2.5 تريليون دولار من الموارد المعدنية غير المستغلة، فإن المستثمرين لا يبحثون فقط عن الموارد الوفيرة، ولكن يبحثون أيضا عن عوائد اقتصادية مناسبة، وسيكون من الأفضل أن ينظروا إلى ما هو أبعد من القوى التقليدية العملاقة في مجال التعدين.

قطاع التعدين: أرقام رئيسية

من خلال تنسيق ثلاث آليات مترابطة - وهي خلق القيمة في المراحل النهائية، وتوطين سلسلة التوريد، والتكامل بين القطاعات - تستهدف المملكة تحقيق نمو بنسبة 341% في مساهمة التعدين في الناتج المحلي الإجمالي (من 17 مليار دولار في عام 2024 إلى 75 مليار دولار بحلول عام 2030).

مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أمريكي)

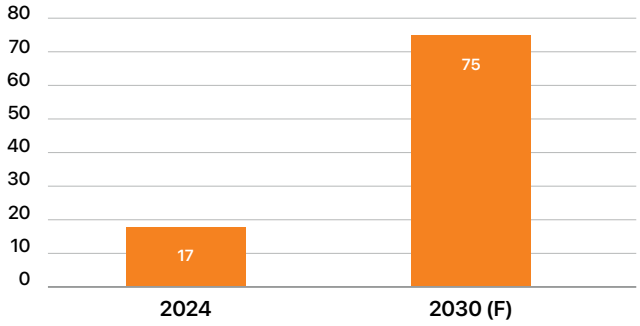

المصدر: أرقام

وخلال مؤتمر التعدين الدولي "منتدى معادن المستقبل 2025"، وقّعت السعودية مذكرات تفاهم بقيمة 28.5 مليار دولار أمريكي عبر أكثر من 200 اتفاقية، تشمل مشاريع الاستكشاف، والمعالجة والمشروعات التحويلية.

وبلغ إجمالي حوافز الاستكشاف المدعومة من الدولة 6 مليارات ريال سعودي في النصف الأول من عام 2025 وحده. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين 15 مليار دولار أمريكي (2023 - النصف الأول من عام 2025)، مدفوعةً بالشفافية التنظيمية، والضمانات المدعومة من صندوق الاستثمارات العامة السعودي.

رخص الكشف

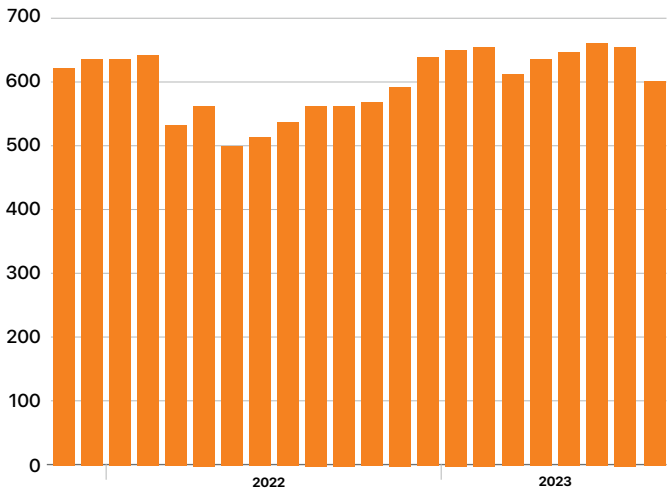

المصدر: وزارة الصناعة والثروة المعدنية

مرحلة سلسلة القيمة	برامج الاستثمار الرئيسية	المعالم البارزة للفترة 2024-2035
الاستكشاف والمسح الجيولوجي	برنامج حوافز بقيمة 182 مليون دولار، قاعدة بيانات جيولوجية وطنية	جرى مسح 51% من الأراضي بحلول عام 2024
المعالجة والصهر	مشروعات "معادن" في رأس الخير، ووعد الشمال	مصانع الألمنيوم والفوسفات، 14.6+ مليار دولار من السلع/الخدمات المحلية
التصنيع والتحويل	برنامج "ثروة" للمحتوى المحلي، الشركات الصغيرة والمتوسطة، الموانئ والسكك الحديدية	33 مليار ريال سعودي (8.8 مليار دولار) محتوى محلي مضاف، 47% مشتريات محلية

الحوافز المالية الرئيسية بالأرقام

يوفر برنامج تمكين الاستكشاف تمويلاً حكومياً كبيراً:

- منح كاملة بقيمة 7 مليون ريال سعودي (حوالي 2 مليون دولار أمريكي) لأول خمسة تراخيص ا ستكشا ف
- منح بقيمة 4 مليون ريال سعودي لتراخيص إضافية تركز على أنشطة الحفر
- يقدم صندوق التنمية الصناعية السعودي تمويلا مشتركا يصل إلى 75% من النفقات الرأسمالية، بنسبة فائدة تبلغ 3% فقط.

حوافز استثمارية إضافية

بالإضافة إلى المزايا الضريبية الأساسية، توفر المملكة العربية السعودية:

- إعفاءات جمركية على الآلات والمعدات والمواد الخام للاستخدام الصناعي.
- تغطية رواتب بنسبة 30-50% للموظفين السعوديين (مع 10% إضافية للموظفات السعوديات)
- أسعار تنافسية للأراضي والمرافق في أكثر من 40 موقعا.
- تبسيط إجراءات الترخيص، حيث يجري إصدار تراخيص التعدين في غضون 120 يوما، وتراخيص الاستكشاف في غضون 90 يوما.

المخاطر الرئيسية والتخفيف من آثارها

كثافة استهلاك المياه:

يتم التخفيف من آثارها من خلال تقنيات تحلية المياه وإعادة التدوير المتقدمة، وصندوق البحث والتطوير في مجال تحلية المياه بقيمة مليار ريال سعودي، والذي تم إطلاقه في عام 2024.

تقلبات أسعار السلع الأساسية:

يتم التغلب عليها من خلال تنويع مزيج المنتجات النهائية، وإبرام عقود شراء طويلة الأجل مع شركاء عالميين في دول مختلفة للتعامل مع التحديات الجيوسياسية.

عوائق لوجستية:

تتم معالجتها من خلال توسعات في إقامة سكك حديدية مرحلية بطول 1400 كم، ومحاور متعددة الوسائط، بما في ذلك محطة ميناء الملك سلمان الجديدة (2025).

معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية:

قد تؤثر التوترات التجارية العالمية وتغيرات معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية على الوصول إلى بعض الأسواق العالمية خاصة أوروبا. كما سيؤدي تطوير اتفاقيات تجارية مرنة مع شركاء غربيين وآسيويين وأفارقة، واعتماد شهادات متوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إلى الوقاية من المخاطر الجيوسياسية، والحفاظ على إمكانية الوصول إلى الأسواق المتميزة.

تم إعداد هذا التقرير بواسطة وحدة أرقام³ إنتليجنس،
بالاعتماد على تحليل بشري احترافي مدعوم بأدوات تحليل البيانات. جميع الرؤى الواردة تعكس اجتهاد الفريق التحريري،
مع الاستفادة من التقنيات الحديثة دون الاعتماد على المحتوى المُولَّد آليًا